قوله بل اريد الاعم بان اريد بالشبه المعنوي مشابهته للحرف في صفته الملحقة في افادة معناه او اهماله وبالاستعمالي مشابهته في استعماله ولوفي الاهمال اه

ذكرها اظلم يرد بالمنوي والاستعمالي خصوص معناها السابق بل اريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعد بعضهم من انواع الشبه الشبه الهوي والاكثر ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بعمى يشمله لاخصوص معناه السابق وبضم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم ان حاشا الاسمية مثل لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبه اللفظي يجوز للبنا لاعلم له فعليه يجوز ان يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة بتقدير الحالة الفتح وقد الاسمية معربة لفظا وقدم هذا قوله ويدل له اى للمشتمل عليه بنوائح السور اى نحو ص وق والم وهذا مبني على انها اسما للسور مثلا وان محلها رفع بالابتدا او الخبرية او نصب على المفعولية لمحذوف اى اقرأ او حرر نحو القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفرد اكصه اوموازن مفرد لم موازن قابيل حاز اعرابه لفظا او تقديرا بان سيكون حاكيه لحالة قبل العلمية وما عداذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه وفي الاشموني ان للمؤدا اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتانيثه وان موازنة اذا اعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمي وان ملم يكن معربا ولا موازنة فالمنقول حمله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبنا الجزئين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون او على النون مع اضافة اول الجزئين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بنا على تذكير الحرف وتانيثه اه بتصرف وبحولنا

ولم

ولم يجعلها عامل سقط ما للبعض من الاقتراض على القليل بكونها متشابهة بان كونها متشابهة لا يقتضي عدم العمل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه قوله والمراد اي بما بني للشبه الاهمالي وقوله الاسما اي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وان وقوله مطلقا اي فواتح السور اولا والمراد بالتركيب كما قاله الفتحي ما يشمل الاسنادي والاضافي قوله وبعضهم الى انها معربة حكما اي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا ينفي قوله للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة والاسمية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قاله البعض وهو يدل على ان القولين متفقان على انها معربة بالمعنى المصطلح عليه في الحرف وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال في شم الجامع وعلى انها معربة بحكما فللمعرب معنيان احدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولهذا جاز ارتفاعهما اه ببعض تلخيص وقال الملوي في شم قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب اي من الاسما المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو اصل في البنا ما نصه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسما المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا بجلب الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب

اي بل يقول بعد علم عرفيا بالفعل اه

قوله تقابل التضاد اي لان المبني ما اشبه الحرف والمعرب ما قبل الاعراب سواء اتصف به بالفعل او لا وكلاهما وجودي تامل

Copyright © King Saud University